مسائل من التحريرات بين الدراية والرواية

تأليف

د. السالم محمد محمود الجكني الشنقيطي

أستاذ القراءات المشارك بجامعة طيبة بالمدينة المنورة

1434هـ – 2013 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين القائل ﴿**إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحفظون**﴾، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا ونبينا محمد القائل «**أنزل القرآن على سبعة أحرف**» ورضي الله عن صحابته الكرام الذين نقلوا لنا عنه القرآن كما سمعوه، ورحم الله العلماء، وخاصّة القراء الذين أوصلوه لنا كما نقلوه عنهم فعنه صلوات الله وسلامه عليه، وبعد:

فإن المتابع للحركة العلمية في هذا الزمن، يلاحظ الاهتمام الكبير – ولله الحمد – بالقرآن الكريم، وقراءاته المتواترة، سواء الرجال والنساء، وهذا من باب حفظ الله تعالى لكتابه الكريم.

ومع هذه الحقيقة، إلا أننا نجد الاهتمام منصباً على القراءات من حيث الرواية فقط، مع عدم إعطاء جانب الدراية أهمية، لا في التأليف، ولا في التدريس، إلا ما ندر.

ولما علمت بأن الإخوة في مركز الإمام أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرآنية المتخصصة، بمراكش الأبية، سيقومون بتنظيم مؤتمر عالميّ متعلق بالقراءات، أحببت أن أنال شرف المشاركة فيه، وذلك ببحث مختصر – حسب طبيعة بحوث المؤتمرات العلمية – أسلط الضوء فيه على جانب مهم من جوانب الدراية في علم القراءات، فكتبت هذا البحث وبنيته على مقدمة، وتمهيد، وخمس مسائل:

أما المقدمة؛ فهي هذه.

وأما التمهيد: فعرّفتُ فيه بالمصطلحات المتداولة في البحث، وهي: القراءات، والرواية، والدراية، والتحريرات، والأسانيد.

وأما المسائل: فعدتها خمسٌ، جعلتها أنموذجاً صالحاً لأن يكون لبنة يبني عليها من أراد التوسع في البحث، وطريقاً سهلاً يسلكها من يكتب في هذا المجال، لأن هناك عدة مسائل كثيرة تركتها بسبب طبيعة البحث، وإلا فالمادة العلمية في هذا الجانب مليئة بالأمثلة التي تحفز الباحث على المضي في دراستها، وبيان أهمية الدراية في هذا العلم.

وهذا أوان الشروع في ذلك، والله تعالى هو الموفق، والهادي:

التمهيد: وفيه التعريف بالمصطلحات العلمية:

1- القراءات لغة: جمع قراءة، وهي مصدر الفعل قرأ، وقرأت الشيء أي جمعته وضممت بعضه إلى بعض، ومنه قول الشاعر:

ذراعي عيطلٍ أدماء بكر * هجان اللون لم تقرأ جنيناً**

أي: لم تضم في رحمها جنيناً. [1]

القراءات اصطلاحاً: تعريف العلم الذي يراد تعلمه وتعليمه اصطلاحياً يعتبر من أهم الخطوات التي يُبتدأُ بها، لأن «الفهم السليم مرهون بالتصور السليم» و«الحكم على الشيء فرع عن تصوره»، ومن هذا المنطلق نرى المؤلفين أول ما يبدؤن به، هو تعريفهم للعلم الذي يبحثون ويؤلفون فيه.

والذي نريده هنا هو أن نأتي بتعريف علمي اصطلاحي للقراءات، وأعني ب «علمي» أن يكون التعريف مانعاً جامعاً.

وإن الباحث ليزعم أن هذه الجزئية – تعريف القراءات – لو درست دراسة بحثية قائمة على أسس البحث العلمي - القائم على جمع كل التعريفات التي عرّف بها العلماء علم القراءات، ثم القيام بترتيبها ترتيباً زمنياً، مع ملاحظة التطور في التعريف من عصر

---

(1) لسان العرب، تاج العروس: (قرأ)، والبيت الشاهد هو لعمرو بن كلثوم في معلقته.

إلى عصر، ثم سبر غورِ كل هذه – لحصلنا على تعريف اصطلاحي جامع مانع، يجعلنا نعيد النظر في كثير من التعريفات المبثوثة بين كثير من الكتب.

هذا؛ وقد تعددت تعريفات العلماء للقراءات واختلفت عباراتهم، ويكفي في هذه العجالة أن نعتمد على تعريف إمام هذا الفنّ وقطبه، أعني الإمام ابن الجزري [1] – رحمه الله –، حيث عرّفه بأنه: «علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله» اهـ [2]

2- الرواية لغة: مأخوذة من الفعل: روى، يقال: روى فلان فلاناً شهراً، إذا رواه له حتى يحفظه للرواية عنه. [3]

الرواية اصطلاحاً: هي القراءة التي يذهب إليها أحد الرواة عن إمام القراءة الرئيس، وليس شرطاً أن يكون مباشراً للأخذ عنه كما في رواية الدوري والسوسي عن أبي عمرو. [4]

3- الدراية لغة: هي من الفعل: درى يدري؛ عَلِم، يقال: دريتُ الشيء أدريه، وأدريته غيري: إذا أعلمته. [5]

الدراية اصطلاحاً: هي كل ما يتعلق بهذا العلم في جانب غير الرواية، فيدخل فيه دراسة كل ما يتعلق بعلم القراءات من حيث: تعريفُها ونشأتها وتطورها، وحكمها من حيث التواتر وعدمُه، وحجيتها، وتمييز مصطلحاتها عن مصطلحات العلوم الأخرى،

---

(1) محمد بن محمد بن محمد، (751-833هـ) انظر: غاية النهاية: 2/ 247ومابعدها.

(2) منجد المقرئين: 3، وانظر: البحر المحيط 1/ 14، البرهان في علوم القرآن: 1/ 318

(3) الصحاح:(روى)

(4) انظر: معجم مصطلحات علم القراءات: 222

(5) لسان العرب، تاج العروس: درى

ومراتبها قوة وضعفاً، وكتبها ومناهج التأليف فيها، وكيفية التعامل في تحقيق كتبها – وذلك حتى لا نوتّر شاذّا، ولا نشذذّ متواتراً، وكيفيةُ دراسة كتبها؛ سواء على تنوع القراءات من حيث كونُها سبعة أو ثلاثة أو عشرة، وسواء متواترة أو شاذة أو صحيحة..الخ، كما يدخل في ذلك دراسة العلوم المساعدة في القراءات وهي:«وسائل علم القراءات: الرسم والعد (الفواصل)، والتجويد، والوقف والابتداء، الأسانيد، والعربية، يعني النحو والصرف لتساعد على توجيه القراءات. [1]

والرواية والدراية قد اهتم بهما كبار علماء القراءات، وحثّوا طلابها بالاهتمام بهما، نلمس ذلك في قول

الإمام الداني رحمه الله:

فإن رغبت العرض للحروف *** والضبط للصحيح والمعروفِ
فاقصد شيوخ العلم والرواية *** ومن سما بالفهم والدراية [2]

وقوله أيضاً:

وجاء في الوقف عن المكيّ **** ما ليس بالثابت والقويّ
أريد في النقل وفي الرواية **** لا في قياس النحو والدراية [3]

4- التحريرات لغة: التحرير في اللغة يطلق على عدة معان منها: التقويم، التدقيق، والإحكام، يقال: تحرير الكتاب وغيره: تقويمه، وحرّر الوزن: دقّقه، وحرّر الرمي: إذا أحكمه. [4]

---

(1) غيث النفع: 21
(2) الأرجوزة المنبهة: 168
(3) المصدر السابق: 274
(4) القاموس المحيط، مختار الصحاح : (حرر)

واصطلاحا: تنقيح القراءة من أي خطأ أو خلل.

فعلم التحريرات، عند المهتمين به هو الذي يعنى بعزو أوجه القراءات إلى طرقها، ومصنفاتها، في دقة متناهية، مع بيان الجائز منها والممنوع حال الإقراء.

والحديث عن علم التحريرات يحتاج إلى مؤلفات وبحوث خاصة بها، لما لها من أهمية من جهة، ولما للعلماء فيها من آراء، ما بين مانع لها مطلقاً، ومجَوِّزٍ لها بشروط، ومبالِغٍ فيها إلى أبعد الحدود، وكل ذلك لا يمكن بحثه ودراسته في هذه العجالة. والله أعلم.

5- الإسناد لغة: مصدر أَسْنَدَ؛ تقول: أَسْنَدَ في الجِبل: صَعِد فيه، وعلا عن السفح، وفلانٌ سندٌ: بمعنى معتمد.

الإسناد في الاصطلاح: حكاية طريق المتن [1]. وقيل: «هو رفع الحديث إلى قائله»[2] وسُمِّي سنداً، لاعتماد الحفاظ عليه في الحكم على المتن بالصحة أو الضعف، ولم يفرّق بعضهم بين السند والإسناد كما قال الإمام السيوطي [3] رحمه الله:

والسندُ الإخبار عن طريقِ *** متنٍ كالإسناد لدى فريقِ

وذهب بعضهم إلى أن السند المراد به هو: المعنى الاصطلاحي، والإسناد المراد به: المعنى اللغوي والله أعلم.

---

(1) انظر: نزهة النظر للحافظ ابن حجر: (ص34)، وفتح المغيث للسخاوي (1/ 14)

(2) انظر: المنهل الروي في علوم الحديث النبوي لبدر الدين بن جماعة (1/ 81)

(3) هو:عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، خاتمة الحفاظ، المفسر ـ الفقيه النحوي ت910هـ) حسن المحاضرة:1/ 336-337:

وقد تكلم العلماء قديماً وحديثاً حول أهمية الإسناد، وعلوّ مكانته، وأن الله سبحانه وتعالى شرّف هَذِهِ الأمة بشرف الإسناد، وَمَنَّ عَلَيْهَا بسلسلة الإسناد واتصاله، فهو خصيصة فاضلةٌ لهذه الأمة وليس لغيرها من الأمم السابقة، وهو موجود في مظانه من كتب مصطلح الحديث وغيرها.

وإذا كانت أسانيد الحديث الشريف هي الأصل في هذا الباب، فإن أسانيد القراءات وكتبها تأتي – حسب رأيي القاصر – بعدها؛ حتى مع وجود الفارق الأصيل بينهما في النتيجة، وأعني بالفارق هنا أنّ أي خلل في سند حديثٍ ما يؤثر سلباً على متن الحديث، وهو ما لا ينطبق على أسانيد القراءات، فمهما كانت العلل فيها فهي لا تؤثر بحال من الأحوال على قبول المتن، وأعني هنا الكلمة القرآنية المقروء بها، وإن كان قد يؤثر في «الوجه» أو «الطريق» لا غير.

هذا؛ وقد اهتم علماء السلف رحمهم الله بأسانيد القراء والقراءات، فدوّنوها في كتبهم كما تلقوها ونقلوها ونسخوها؛ ويتجلى هذا الاهتمام ويظهر في ما نجده في كتب الأمهات من ذكر سندين؛ أحدهما لـ: « الإجازة » و الآخر لـ «للتلاوة» و «القراءة»، وما هذا إلا لبيان الدقة والأمانة في التحمل وصِيَغِه.

إلا أن بعض هذه الأسانيد – أسانيد بعض القراء - وقع فيها مقالٌ من حيث الانقطاعُ والجهالةُ وغيرُ ذلك من أصناف العلل، وهو أمرٌ قديمٌ، تفطّن له الأئمة المحققون، فكان دورُ المتأخرِ تصحيحَ وتصويبَ غفلةِ أو سهوِ المتقدم، كما عند الداني في بعض كتبه، وأبي العلاء الهمذاني في ما كتبه من الحواشي على «أسانيد» كتاب الكامل للهذلي، وكما عند الذهبي في كتابه «**معرفة القراء الكبار**»، وهكذا دواليك حتى خُتِم هذا العلم؛ وأعني: علمَ تحقيق أسانيد القراء والقراءات وتمحيصها، بخاتمة حفاظ

القراءات وإمامهم، الشيخ ابن الجزري رحمه الله، فألّف كتابيه العمدتين، وهما «**غاية النهاية**» و «**النشر في القراءات العشر**» متكئاً ومعتمداً على " أصح الأسانيد القرآنية – في نظره – التي وصلت إليه.

وأشرع الآن في بيان المسائل التي وقع عليها الاختيار في هذا البحث، فأقول والله تعالى الموفق للصواب:

المسألة الأولى: السكت ليعقوب[1] في نحو «العالمين»

القراءة: قرأنا بهذا السكت ليعقوب من طريق الطيبة لابن الجزري رحمه الله.

الرواية: هذا السكت مروي عن يعقوب الحضرمي رحمه الله، من طريق «**طيبة النشر**»، وهو مما زادته «**الطيبة**» على «**الدرة**»، قال ابن الجزري رحمه الله:

«الأصل الخامس: النون المفتوحة نحو: «العالمين، والذين، والمفلحون، وبمؤمنين» فروى بعضهم عن يعقوب، الوقف على ذلك كله بالهاء، وحكاه أبو طاهر ابن سوار[2] وغيره، ورواه ابن مهران[3] عن رويس[4]، وهو لغة فاشية مطردة عند العرب، ومقتضى تمثيل ابن سوار إطلاقه في الأسماء والأفعال فإنه مثل بقوله: ﴿ينفقون﴾، وروى ابن مهران عن هبة الله [5] عن التمار[6] تقييده بما لم يلتبس بهاء الكناية، ومثّله بقوله: ﴿وتكتمون الحق وأنتم تعلمون﴾ (آل عمران: 71)، قال: ومذهب أبي الحسن ابن أبي بكر[7]، يعنى شيخه ابن مقسم إن هاء السكت لا تثبت في الأفعال. قلت[8]: والصواب تقييده عند من أجازه كما نص عليه علماء العربية. والجمهور على عدم إثبات (الهاء) عن يعقوب في هذا الفصل وعليه العمل، والله أعلم. اهـ[9].

---

(1) ابن إسحاق الحضرمي، تاسع القراء العشرة (205هـ) غاية النهاية: 2/ 386

(2) أحمد بن علي بن عبيد الله، صاحب كتاب المستنير في القراءات العشر (ت496هـ) معرفة القراء الكبار: 2/ 858

(3) أحمد بن الحسين، من كبار علماء القراءات (ت381هـ) غاية النهاية: 1/ 49

(4) محمد بن المتوكل، أحد راويي يعقوب (ت238هـ9 معرفة القراء الكبار: 1/ 428

(5) ابن جعفر، مقرئ ضابط (ت 350تقريباً). غاية النهاية: 2/ 350

(6) محمد بن هارون، مقرئ مشهور (ت بعد310). معرفة القراء الكبار: 2/ 532

(7) (محمد بن الحسن بن يعقوب مقسم أبو بكر البغدادي العطار) شيخ ابن مهران (ت) انظر: غاية النهاية: 2/ 123

(8) القائل هو الإمام ابن الجزري رحمه الله.

(9) النشر في القراءات العشر: 2/ 136

نظرات في هذه الرواية:

1- إن ابن سوار رحمه الله لم يروه؛ حتى وإن صرح بـذلك بعـض المتـأخرين، أي لم يذكره على أنه روايةً قرأ بها، بل ذِكْرُه له إنما هـو حكايـة، كـما هـي صريـح عبـارة ابـن الجزري نفسه، وهي:«**وحكاه** أبـو طـاهر ابـن سـوار»؛ وشـتان بـين القـراءة والروايـة والحكاية، إذ كل واحدة لها معناها الخاص بها، فلا يجـوز اسـتبدالها، وإلا فـلا فائـدة في مراعاة المصطلحات العلمية.

ومما يدل على صحة ودقة كلام ابن الجزري من أنه «حكاية» وليس «قـراءة» أو «رواية»، قولُ ابن سوار نفسه، حيث قال بعد ذكره لسـكت يعقـوب في نحـو «هـو» و «هي» فيم" و " عم ":

وقد **رُوِيَ** عنه – يعقوب – إثبات الهاء في الوقف فيما كان في آخـره نـون مفتوحـة كقوله ﴿العالمين﴾ و﴿ينفقون﴾ و ﴿الذين﴾ اهـ [1]

وقال أبو الكرم الشهرزوري رحمه الله: " وروي عن يعقوب إثبات الهـاء في الوقـف فيما كان في آخره نون مفتوحة... " اهـ [2]

ويظهر تطابق النصين في الكتابين، ولعلّ مصدر «المصباح» في المسألة هو «المستنير»، والله أعلم.

ويظهر أيضاً نسبتهما هذا السكت ليعقوب بصيغة التمريض: «**رُوِيَ**»، ولم يبينا مـن أي الطرق جاء السكت ليعقوب عندهما، وهنا يأتي السؤال:

وهو: هل يقرأ بهذا السكت ليعقوب ؟

---

(1) المستنير في القراءات العشر: 1/ 511

(2) انظر: المصباح: 1/ 61

والجواب هو ما أستعرضه في النقطة التالية وهي:

التحريرات:

ذهب كلّ من جاء بعد ابن الجزري رحمه الله – فيما اطلعت عليه – إلى القراءة بهذا السكت ليعقوب، تبعاً لابن الجزري في «نشره» و «طيبته».

ولما كان اعتمادهم إنما هو على كلام ابن الجزري، فيحتم علينا البحث العلمي أن نورد كلامه، ثم نعرضه، فنقول:

1- قال ابن الجزري: «فروى بعضهم عن يعقوب الوقف على ذلك كله بالهاء» اهـ.

وهذا ليس نصاً صريحاً، بل هو مبهم، حيث إنه لم يعيّن لنا من هم هؤلاء ﴿بعضهم﴾ !.

2- وقال: «وحكاه أبو طاهر بن سوار وغيره» اهـ.

وهذا – كما سبق – صريحٌ منه في أنه وجه «حكاية» لا وجه «رواية»، ومعلوم أن هذه العبارة لا تدل على الرواية ولا القراءة.

3- وقال: ورواه ابن مهران عن رويس » اهـ.

وهذا أوضح نصٍ، وأظهر عبارة عند ابن الجزري، تدل على رواية هذا السكت، ومع هذا فإن فيها نظراً من جهتين:

1- لم يحدد لنا ابن الجزري مصدر رواية ابن مهران لها في أي كتاب من كتبه، وقطعاً وجزماً أنها ليست من كتابيه المطبوعين اللذين وصلانا ولله الحمد؛ أعني " الغاية " الذي هو أحد أصول النشر، ولا من كتابه الآخر "المبسوط " الذي هو من مراجع [1] النشر.

(1) – قلت في " الغاية" أصل، وقلت في " المبسوط " مرجع: وذلك لأن ابن الجزري أخذ من الغاية عدة طرق، وأخذ من المبسوط بعض المنقولات النصية، ولم يأخذ منه أي طريق لأي راوي.

2- اطلعت على جميع كتب "مفردات يعقوب " التي وصلتنا، وهي للأئمة: الأهوازي [1]، والداني، وابن شريح [2] وابن الفحام [3]، فلم أجد واحدة منها ذكرت هذا السكت ليعقوب؛ بل ولا لأحد من رواته، وهذا يدل على عدم شهرته عند السابقين، والله تعالى أعلم.

السكت بعد ابن الجزري:

يظهر أن أهل القراءات قد اعتمدوا هذا السكت ليعقوب موافقة لابن الجزري، مع ما فيه من نظر كما سبق، بل إن المتأخرين لم يأخذوا به فحسب، وإنما «حرروا» عليه أوجهاً، ومنعوا عليه أوجهاً، وهو ما نلحظه عند قطبي أهل التحريرات؛ أعني الشيخ الأزميري [4]، والشيخ المتولي [5]، رحمهما الله تعالى، وهذه بعض نصوصهما:

1- الإزميري: ويختص وجه هاء السكت في الوقف على " عالمين " ونحوها، وكذلك الإدغام الكبير ليعقوب بعدم التكبير، والسكت بين السورتين؛ لأن هاء السكت من " مستنير " ابن سوار، و" مصباح " أبي الكرم ليعقوب، ومن غاية ابن مهران لرويس، والادغام الكبير من " المصباح " ليعقوب، وكلهم مجمعون على السكت بين السورتين " اهـ [6]

---

(1) الحسن بن علي، شيخ القراء في عصره (ت446هـ). غاية النهاية:1/ 221

(2) محمد بن شريح بن أحمد، أبوعبد الله، مؤلف كتاب الكافي(ت476هـ) معرفة القراء الكبار:2/ 824

(3) عبد الرحمن بن عتيق،مؤلف كتاب التجريد،(ت516).غاية النهاية:1/ 374

(4) مصطفى بن عبد الرحمن بن محمد، شيخ المحررين المتأخرين(ت1155).الأعلام:7/ 236

(5)محمد بن أحمد، إمام مدرسة التحريرات المصرية(ت 1313هـ).انظر: هداية القارئ لشيخنا المرصفي رحمه الله: 711

(6) بدائع البرهان: ((ق: 5\أ)نسخة خطية بخط الشيخ الضباع رحمه الله.

2- المتولي:

وها السكت في كالعالمين الذين إن ***** تكن مدغماً للحضرمي فأهملا

وتختص كالادغام لا ريب عنده ***** بسكتك بين السورتين أخا العلا

وقال شارحاً لنظمه:

" تمتنع هاء السكت في نحو " العالمين " وقفاً ليعقوب مع الإدغام الكبير، والسكت بين السورتين؛ لأن هاء السكت في هذا النوع لرويس " غاية " ابن مهران، وليعقوب من " المستنير " وكذا من " المصباح " في أحد الوجهين على عدم الإدغام الكبير، والادغام ليعقوب من " المصباح " في وجه عدم الهاء، وللزبيري عن روح من الكامل، وليس في الكامل هاء السكت أصلاً، وتختص هي وكذا الإدغام الكبير ليعقوب بالسكت بين السورتين؛ لأن صاحب الغاية والمستنير والمصباح، مجمعون عليه" اهـ [1]

وواضح أن كلام الشيخ المتولي رحمه الله إنما هو تنميق وتبيين لكلام الأزميري، فهو كلام رجل واحد، ومع هذا هناك نظر:

1- جَزْمُ الشيخين بأن هذا السكت هو من المستنير والمصباح وغاية ابن مهران، يحتاج إلى إثبات كونه "رواية"، لا حكاية، في الكتابين الأولين، وإلى إثبات وجوده أصلاً؛ سواء أكان رواية أم حكاية في الكتاب الثالث، إذ لا وجود أصلاً لهذا السكت في الغاية، بل ولا في كتابه الآخر "المبسوط في القراءات العشر" !!

(1) الروض النضير: 172

2- ولعل سبب الوهم هذا هو قول ابن الجزري رحمه الله: " ورواه ابن مهران عن رويس "، مع أنه كلام مطلق يحتمل أي كتاب من كتب ابن مهران، إلا أن الشيخين قيّداه بالغاية، ولو رجعا للغاية لعلما أن ابن الجزري لم يقصدها، وهذا منهج معروف باستقراء لابن الجزري رحمه الله، أنه يكتفي أحياناً بنسبة الحكم إلى المؤلف ولا يقصد ضرورة كتابه المشهور عنه.

3- كيف يبنى تحرير وجه فيه نظر من حيث الرواية – وهو السكت في نحو العالمين – على حكم مسند مقروء به – وهو الإدغام المطلق – حتى وإن كان م غير طريق الطيبة؟!

وخلاصة الكلام المراد قوله هنا:

أولاً: هاء السكت في " العالمين " ونحوها، ليعقوب: ليس له ذكر في جلّ كتب القراءات، التي وصلتنا، وهي في هذه المسألة قسمان:

القسم الأول: كتبٌ أسندته، لكن لروح فقط، دون رويس، وذلك في كتابين:

الأول: كتاب " الجامع للقراءات " للروذباري، حيث قال: " وعن المعدل عن روح عنه الوقف أيضاً على كل مفتوح، سواء كان مشدداً أو مخففاً، نحو " عليهنّ " و " لديهنّ " و "ينفقونه " يعلمونه "، ونحو ذلك حيث كان في المفتوح غير المنوّن، في كل القرآن، و(قرأت) على أبي بكر المروزي عن روح عنه النون المثقلة فقط. " اهـ [1]

ويلاحظ هنا أنها لروح فقط دون رويس.

(1) الجامع: (ق: 135/أ)

الثاني: كتاب الكامل للهذلي: حيث قال بعد أن ذكر السكت في " هو " و" عم" وبابهما،: " زاد روح عند النون المشددة، زاد ابن مهران كل نون جمع نحو " يقتلونه" و" يعلمونه " وشبه ذلك.اهـ [1]

وهذا كلام صريح في أن السكت هو عن روح، وليس عن رويس؛ خلافاً لما في النشر، والله أعلم.

القسم الثاني: كتبٌ لم تسنده، وإنما ذكرته حكاية، وذلك كما في المستنير، والمصباح، وكتاب ابن مهران الذي ذكره ابن الجزري عنه ولم يصرح به، وقطعاً ليس الغاية ولا المبسوط، كما ذكرت قبل قليل.

ثانياً: هناك عبارات صريحة تضعف هذا السكت، وهي:

1- تعقيبُ ابن الجزري رحمه الله، على المسألة بقوله: " والجمهور على عدم إثبات الهاء عن يعقوب في هذا الفصل، وعليه العمل " اهـ [2]

2- قوله في الطيبة: "والبعض نقل **** بنحو عالمين موفون وقَلْ

3- شرح ابنه [3] رحمه الله، حيث قال: " (قوله: وقَلْ): إشارة إلى قلّته؛ أي: وقَلّ الأخذ بذلك ". اهـ [4]

---

(1) الكامل:484

(2) النشر: 2/ 136

(3) أحمد بن محمد بن محمد، ولد الحافظ الإمام ابن الجزري، وشارح منظومته الطيبة،(ت859)،نـر العصر-: بواسطة مقدمة الشيخ الضباع.لشرح الطيبة.

(4) شرح ابن الناظم: 175

4- قول الشيخ البنّا[1] رحمه الله: " والجمهور على عدم إثبات الهاء في هذا الفصل، وعليه العمل " اهـ[2]، وهي نفسها عبارة الإمام ابن الجزري رحمه الله.

وخلاصة القول:

1- إن الوقف بهاء السكت ليعقوب على " العالمين " ونحوها: قراءة لا توجد مسندة في كتب القراءات ليعقوب بكماله، لكنها وجدت مسندة لروح عنه فقط، وليست من طريق الطيّبة، ووجدت " حكاية " لا " رواية " في بعض مصادر النشر، وأنها ليست عن الجمهور.

2- تنصيص ابن الجزري على عدم العمل بها، والله أعلم.

---

(1) أحمد بن محمد بن أحمد، صاحب كتاب إتحاف فضلاء البشر (ت1117هـ). مقدمة تحقيق كتاب الإتحاف للشيخ الضباع.

(2) إتحاف فضلاء البشر: 104

المسألة الثانية: الإدغام الكبير ليعقوب

وهو المعروف عند أهل القراءات بالإدغام المطلق، وبعضهم يسمّيه الإدغام العام، خلافاً للإدغام الخاص في نحو: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَلِكِ﴾ و ﴿جَعَلَ لَكم﴾ وغيرها.

وقبل الحديث عن هذه المسألة، يستحسن إعطاء نبذة مختصرة عن مذهب يعقوب في هذا الباب، فأقول والله الموفق:

ليعقوب في باب الإدغام الكبير، ثلاثة مذاهب:

الأول: من رواية رويس عنه:

فله ما يسمّى المذهب الخاص؛ وهو إدغام كلمات مخصوصة؛ فأدغم بعضها قولاً واحداً، وبعضها بخلاف؛ والراجح إدغامه، وبعضها عكسه؛ وبعضها بالوجهين دون ترجيح أحد الطرفين، وذلك كالتالي:

1- ما أدغمها قولاً واحداً: وهي: ﴿فلا أنساب بينهم﴾ (المؤمنون: 10)، و﴿ثم تتفكروا﴾ (سبأ: 46) و﴿ نسبحك كثيراً ونذكرك كثيراً إنك كنت﴾ (طه:35،34،33)، فهذه الخمسة الأحرف مما لا خلاف عن رويس في إدغامها. [1]

2- ما أدغمه بخلاف؛ مع أرجحية الإدغام: ﴿لذهب بسمعهم﴾ (البقرة:20)، و﴿جعل لكم﴾، جميع المواضع الثمانية التي هي في سورة النحل (72، 78، 80، 81) و ﴿لا قِبَل لهم﴾ (النمل: 37) و﴿أنه هو أغنى وأقنى، وأنه هو رب الشعرى﴾ كلاهما بالنجم (48 و49) فهذه اثنا عشر موضعاً أدغمها بخلاف، ولم يذكر الداني، وأكثر أهل الأداء عن رويس سوى الإدغام، و هو الراجح عند أهل الأداء. [2]

---

(1) شرح الطيبة لابن الناظم:70، إيضاح الرموز: 108

(2) انظر: إتحاف فضلاء البشر: 24

3- ما أدغمه بخلاف، مع أرجحية الإظهار: ﴿جعل لكم﴾ في غير سورة النحل والشورى، وهو في سبعة عشر موضعاً؛ في البقرة (22)، والأنعام (97)، ويونس (67)، وطه (53)، والفرقان(47)، والقصص (73)، والسجدة (11)، ويس (80)، وثلاثة غافر(61 و64 و79)، والزخرف (10 و12)، وحرفا الملك (15و23)، وموضع في سورة نوح (19). [1]

4- ما أدغمه وأظهره دون ترجيح أحدهما: ثلاثة في البقرة ﴿الكتاب بأيديهم﴾ (79) و﴿العذاب بالمغفرة﴾ (175) و﴿نزل الكتاب بالحق﴾ (176)، و﴿من جهنم مهاد﴾ (الأعراف: 41) و﴿لا مبدل لكلماته﴾ (الكهف: 27) و﴿فتمثل لها﴾ (مريم: 17) و﴿لتصنع على عيني﴾ (طه: 39) و﴿أنزل لكم﴾ في النمل (60)، والزمر (6) و﴿كذلك كانوا﴾ (الروم: 55) و﴿جعل لكم﴾ (الشورى: 11) و ﴿وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحيا﴾ الأولان في النجم (43 و44) و﴿ركبك كلا﴾ الانفطار(8 و9)، فهذه أربعة عشر حرفاً اختلف عنه فيها بين الاظهار والادغام من غير ترجيح أحدهما. [2]

الثاني: من رواية روح: لم ينفرد عن يعقوب في الإدغام الخاص هنا، لكن ورد عنه كرويس إدغام ﴿والصاحب بالجنب﴾ (النساء: 36) و﴿ربك تتمارى﴾ (النجم: 55) و﴿تمدونني﴾ (النمل: 36). [3]

---

(1) انظر: شرح الطيبة لابن الناظم: 72، إيضاح الرموز: 109

(2) انظر: شرح ابن لناظم: 71، الإتحاف: 24

(3) انظر: النشر: 1/ 300 ، إيضاح الرموز: 107

الثالث: الإدغام العام من الروايتين:

وهو مسألتنا هذه التي نبحثها بعون الله تعالى وتوفيقه، فنقول:

القراءة: قرأنا به من طريق طيبة النشر، قال فيها رحمه الله:

«وقيل عن يعقوب ما لابن العلا»

يعني: كل ما قرأه أبوعمرو البصري بالإدغام الكبير، فقد قرأه يعقوب الحضرمي كذلك، من روايتيه: رويس وروح. [1]

الرواية: بيّن الإمام ابن الجزري رحمه الله رواية وإسناد الإدغام الكبير ليعقوب، وأنه من كتاب «المصباح» لأبي الكرم الشهرزوري رحمه الله، فقال:

«وذكر صاحب المصباح عن رويس وروح وغيرهما وجميع رواة يعقوب إدغام كل ما أدغمه أبو عمرو من حروف المعجم أي من المثلين والمتقاربين، وذكره شيخ شيوخنا الأستاذ أبو حيان في كتابه: المطلوب في قراءة يعقوب. وبه قرأنا على أصحابنا عنه. وربما أخذنا عنه به، وحكاه الإمام أبو الفضل الرازي واستشهد به للإدغام مع تحقيق الهمز (قلت) هو رواية الزبيري عن روح ورويس وسائر أصحابه عن يعقوب» اهـ [2]

قوله رحمه الله: «وذكر صاحب المصباح..» يقصد قول أبي الكرم في المصباح، وهو: «وروى الأهوازي عن الزبير عن رجاله [3] عن يعقوب إدغام جميع حروف المعجم التي أدغمها أبو عمرو». اهـ [4]

---

(1) انظر: شرح الطيبة لابن الناظم: 72، إيضاح الرموز: 109

(2) النشر: 1/ 302-303

(3) - رجاله هم: أبو سليمان أيوب بن عبد الله الذهبي، ومحمد بن عبد الخالق، وأبو حاتم السجستاني، وفضل بن أحمد الهذلي، وأبو المهلب عامر بن عبد الأعلى الدلال، وإبراهيم". انظر: الجامع للروذباري: (ق 62/ أ)

(4) المصباح: 1/ 462

هذا هو الذي وصلنا من إسناد الإدغام الكبير ليعقوب، وهو من كتابين:

1- المصباح لأبي الكرم الشهر زوري.

2- المطلوب في قراءة يعقوب، لأبي حيان الأندلسي.

التحريرات: أخذ القراء الذين يقرؤون قراءة يعقوب بالإدغام الكبير له، أخذاً بكلام ابن الجزري في «نشره» و«طيبته»؛ أعني قوله فيها: «وقيل عن يعقوب ما لابن العلا» فقالوا إن يعقوب له الإدغام المطلق مثل أبي عمرو.

وأرى أن هذا الكلام لا يصح لو طبّقنا عليه أسس التحرير العلمي، وذلك كالتالي:

أولاً: كلام ابن الجزري هنا، إنما هو «حكاية» لا رواية بدليل قوله: «وذكر»، فهي كمثيلاتها من عبارات الحكاية، نحو «وروى» و«أخبر» وغيرها، فليست نصاً صريحاً في القراءة.

ثانياً: من باب التأليف: فلماذا يذكر الإمام ابن الجزري هذا الحكم ليعقوب بعد أن ينتهي من ذكر مذهب أبي عمرو، ويتبعه ويأتي بموافقة حمزة له في بعض الكلمات، ثم يأتي بذكر مذاهب رويس السابقة التي ذكرتها، ثم يقول: «وقيل عن يعقوب ما لابن العلا» !!

لوكانت موافقة يعقوب لأبي عمرو في هذا الباب معتمدة عند ابن الجزري – حسب رأيي المتواضع – لجعله في الذكر مصاحباً ليعقوب، ولَمَا ذكره آخراً وبصيغة التمريض وقيل ط كما سيأتي.

ثالثاً: دراسة هذا الإسناد المذكور، وهذا يتأتّى من خطوتين:

الأولى: الرجوع إلى كتاب «المصباح» للوقوف على المسألة فيه إسناداً وحكماً.

الثانية: الرجوع إلى أسانيد «المصباح» التي استقاها ابن الجزري منه وارتضاها في كتاب «النشر في القراءات العشر».

أما الخطوة الأولى:

رجعت لكتاب المصباح، فوجدته يقول في أسانيد قراءة يعقوب:

«ذكرتُ له في هذا الكتاب تسع رواة منهم: رويس، وروح، وزيد بن أخي يعقوب، وأبو العباس الوليد بن حسان، وأبو أيوب الذهلي، وابن عبد الخالق، وأبو حاتم السجستاني، وفضل الهذلي، وأبو المهلب، رضي الله عنهم أجمعين» اهـ. (1)

وهنا ملاحظة مهمة جداً يُبنى عليها الحكم في هذه المسألة، وهي:

أن إسناد أبي الكرم رحمه الله، في الأسانيد الأربعة الأُوَل هو «قراءة»، بينما في الخمسة الأواخر «إجازة» لا «قراءة»، والله أعلم.

الخطوة الثانية:

ذكر ابن الجزري أن هذا الإدغام ليعقوب من المصباح هو من طريق الزبيري عن روح ورويس عن يعقوب، وهذا يعني أن جميع الطرق غير هذا الطريق ليس فيها هذا الإدغام، وهو كذلك، لأن المصباح حكاه عن الزبيري عن رجاله، كما سيأتي بعد قليل، وهذا يجعلنا نذكر طريق الزبيري في النشر؛ وهي كالتالي:

(1) المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر: 1/ 382-383

قال ابن الجزري: «طريق الزبيري عن روح من طريق غلام ابن شنبوذ من طـريقين: من غاية أبي العلاء.

ومن طريق ابن حبشان من الكامل.

ثم ذكر إسناد هذه الطرق الثلاث، فقال: وقرأ ابن حبشان وغلام ابـن شـنبوذ عـلى الفقيه أبي عبد الله الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن المنـذر بـن الـزبير بن العوام الأسدي الزبيري البصري الشافعي الضـرير (فهذه) ثـلاث طـرق للـزبيري وقرأ الزبيري وابن وهب على أبي الحسن روح بن عبد المؤمن بن عبده بن مسلم الهـذلي مولاهم البصري النحوي» اهـ [1]

ويلاحظ هنا: أن الزبيري هو عـن روح فقـط، ولم يـذكر ابـن الجـزري طريقـه عـن رويس، مع أنه قرأ عليه. [2]

ثالثاً: التحرير:

بعد أن بيّنا أن هذا الإدغام مقروء به تبعاً لابن الجزري رحمه الله، وأنه – الإدغـام – من طريق المصباح حري بالباحث أن يقف قليلاً ليعلم مـدى صـحة هـذا الوجـه مـن عدمه، وهل هو متصل الإسناد أم لا ؟ فنقول والله الموفق:

اتضح بعد بحث المسألة أن الإدغام الكبير المطلق ليعقوب لا يصـح قـراءة متصـلة السند من طريق الطيبة، ألبتة، وذلك كالتالي:

---

(1) انظر: النشر: 1/ 181

(2) المصباح: 1/ 388

أولاً: عرفنا أن الإدغام هو من طريق الزبيري، وأن ابن الجزري لم يسند إليه إلا من كتابين؛ وهما: غاية الاختصار لأبي العلاء، و الكامل للهذلي، ولم يذكر ابن الجـزري أي طريق للزبيري من المصباح، وعليه؛ فإن البحث العلمي يقول: الإدغام هو للزبيري من الغاية والكامل، وليس من المصباح، وذلك لأن:

أ- ليس في المصباح طريق الزبيري عن رويس، وفيه طريق للأهوازي عن رويـس «إجازة» وليس قراءة، وأيضاً ليست عن الزبيري.

ب- وليس فيه أيضاً طريق الزبيري عن روح قراءة، بل فيه «إجازة» لا رواية. [1]

لكن: هل هذا يجعل الإدغام مقروءاً به من الكتابين؟

الجواب: هذا لوحده لا يكفي، بل لابد من الرجوع إلى الكتابين، لنرى موقفهما مـن هذا الإدغام:

1- الكامل: رجعت إليه لمعرفة إسـناده في طريـق الـزبيري، فوجدتـه «إجـازة» لا «قراءة»، وذلك قوله: «طريق الـزبيري: أخبرنـا أبـو نصرـ...الـخ [2]، وهـذا يعنـي أن الطريق في النشر ليست قراءة كذلك، والله أعلم.

ثم رجعت إليه ثانية لمعرفة مذهب يعقوب في الإدغام الكبير عده، فوجدته عقد باباً للإدغام الكبير لأبي عمرو البصري، وذكر بعض من وافقه في بعض الكلمات، ولم يذكر ألبتة يعقوب بكماله، بل أكثر من ذكر موافقة لأبي عمرو من رواة يعقوب هو الوليد بـن حسان وعبد الخالق، ورويس في الإدغام الخاص، والله أعلم. [3]

---

(1) انظر المصباح: 1/ 385

(2) الكامل: 262

(3) انظر: الكامل: 339-369

2- غاية الاختصار: بعد الرجوع إليه وجدت الباب فيه كالتالي:

أ- الإدغام الخاص لرويس فقط، وليس له الإدغام المطلق.

ب- فيه طريق الزبيري؛ لكن عن روح فقط، وليس له الإدغام.

فظهر من هذا: أن الإدغام المطلق ليعقوب ليس من كتاب غاية الاختصار أيضاً.

والخلاصة:

أن الإدغام الكبير ليعقوب لا يصح إسناداً، بل هو منقطع أيضاً:

1- الكتب التي ذكرها ابن الجزري وهي: الكامل والمصباح وغاية الاختصار، كلها ليس فيها هذا الإدغام ليعقوب، لا من الروايتين، ولا من إحداهما، وما ذكر عن المصباح إنما هو حكاية لا قراءة.

2- ابن الجزري رحمه الله صرح بأنه قرأ بهذا الإدغام من طريق شيخ شيوخه أبي حيان الأندلسي في كتابه غاية المطلوب عن المصباح، وهذا ليس من طرق النشر، وهذا ما صرح به هو نفسه في قوله: "ذكره شيخ شيوخنا الأستاذ أبو حيان في كتابه: المطلوب في قراءة يعقوب. وبه قرأنا على أصحابنا عنه. و ربما أخذنا عنه به» اهـ[1]، فينبغي ملاحظة هذه الضمائر في كلام ابن الجزري، وهي:

أ- الضمير في «وبه قرأنا»: أي وبالإدغام المطلق ليعقوب قرأنا.

ب- الضمير في «عنه»: أي عن أبي حيان.

ت- الضميران في «عنه به»: أي عن أبي حيان بالإدغام.

(1) النشر: 1/ 302

فهذا نص صريح أن ابن الجزري إذا قرأ بالإدغام المطلق ليعقوب فإنما يقرؤه من طريق أبي حيان، وهي طريق لم يسجلها ولم يخترها في النشر.

كما ينبغي ملاحظة عبارة ابن الجزري في وصفه لصنيع أبي حيان، وهي قوله: «وذكره» ولم يقل «رواه» أو ما شابهها، وأبو حيان هنا أرى أنه ذكره تبعاً لأبي الكرم في المصباح.

ويضاف إلى هذا أيضاً: أن ابن الجزري كان يقرأ بهذا الإدغام على قلّة، كما تدل عليها عبارته «وربما»، والله أعلم.

3- عبارة أبي الكرم في المصباح هي: «وروى الأهوازي عن الزبير عن رجاله عن يعقوب إدغام جميع حروف المعجم التي أدغمها أبو عمرو».اهـ

المسألة الثالثة:«شركائي الذين..»

القراءة: قرأت على شيوخي بالهمز فقط.

الرواية: حذف الهمزة، مرويٌّ عن الإمام الداني رحمه الله: حيث قال: " قرأ البزيّ [1] بخلاف عنه ﴿أين شركايَ﴾ (النحل: 27) بغير همز، والباقون بهمز" اهـ [2].

وقال: " قرأ " أين شركاي " بغير همز هنا خاصة؛ هذه قراءتي على أبي الحسن [3]، وقرأت على ابن خواستي [4]، وعلى فارس [5] بالهمز اهـ [6]

وقال الإمام الشاطبي رحمه الله:

«وفي شركاي الخلف في الهمز هلهلا»

أي: قرأ المرموز له بالهاء من «هلهلا»، وهو البزي بالهمز بخلف عنه.

وهذا نصّان صريحان في قراءة البزي لهذه الكلمة بالوجهين المذكورين؛ أي بالهمز وعدمه.

التحريرات: ذهب المتأخرون من أهل التحريرات إلى عدم صحة وجه حذف الهمز، وقالوا: إنه لا يقرأ به، بل يقرأ للبزي بالهمز فقط، قال الصفاقسيّ رحمه الله: «ولا يجوز

---

(1) أحمد بن محمد بن عبد الله، راوي ابن كثير المكي(ت250هـ).غاية النهاية:1/ 119

(2) التيسير: 336

(3) طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، مؤلف كتاب التذكرة في القراءات الثمان (ت399هـ).معرفة القراء الكبار:2/ 698

(4) عبد العزيز بن جعفر، الفارسي، قرأ على تلاميذ ابن مجاهد.(ت412هـ). غاية النهاية:1/ 392

(5) ابن أحمد، أبو الفتح، أستاذ كبير ضابط ثقة(ت401هـ).معرفة القراء الكبار:2/ 717

(6) مفردة ابن كثير للداني: 121-122

فيه من طريق كتابنا غيره – بالهمز – وهو القياس المطرد... وذكر الداني له حكاية لا رواية» اهـ [1]

وسبب حكمهم هذا؛ هو اتباع الإمام ابن الجزري رحمه الله، فإنه يرى أن الوجه المذكور في التيسير – حذف الهمز – إنما هو انفراد من الداني عن النقاش، وأن الداني ذكره حكاية لا رواية، حيث قال رحمه الله:

واتفقوا على ﴿شركائي الذين﴾ [النحل:27] بالهمز، وانفرد الداني عن النقاش عن أصحابه عن البزي بحكاية ترك الهمز فيه، وهو وجه ذكره حكاية لا رواية؛ وذلك أن الذين قرأ عليهم الداني هذه الرواية من هذه الطريق؛ لم يقرئوه إلا بالهمز، حسبما نصه في كتبه، نعم: قرأ بترك الهمز فيه على أبي الحسن، ولكن من طريق مضر [2] والجدي[3] عن البزي، وقال في مفرداته: «والعمل على الهمز، وبه آخذ» [4].

وقال ابن الجزري أيضاً: «وقد روى ترك الهمز فيه، وفي ما هو من لفظه وكذا ﴿دعائي﴾ [نوح:6] و﴿ورائي﴾ [مريم: 5] في كل القرآن أيضاً ابن فرح عن البزي، وليس في ذلك شيء يؤخذ به من طرق كتابنا، ولولا حكاية الداني له عن النقاش لم نذكره، وكذلك لم يذكره الشاطبي إلا تبعاً لقول التيسير: «البزي بخلاف عنه»، وهو

(1) غيث النفع: 270، وانظر: الوافي في شرح الشاطبية: 250، البدور الزاهرة: 178

(2) مضر بن محمد بن خالد أبو محمد الضبي الأسدي الكوفي معروف وثقوه، روى القراءة سماعاً عن البزي. انظر: غاية النهاية 2/ 299

(3) هذا الصواب كما في النسخ الخطية من النشر، خلافاً للمطبوع فإنه تصحف فيه إلى " الجندي " وهو: سعدان بن كثير، أبو صالح الجدي المكي، عرض على البزي وغيره، مات سنة تسعين ومائتين. انظر: النشر: 2/ ، غاية النهاية 1/ 304

(4) المفردات: 195.

خروج من صاحب التيسير، ومن الشاطبيّ عن طرقهما المبنى عليها كتابهما، والحق أن هذه القراءة ثبتت عن البزي من الطرق المتقدمة؛ لا من طرق التيسير، ولا الشاطبية، ولا من طرقنا، وروى سائر الرواة عن البزي وعن ابن كثير إثبات (الهمز) فيها وهو الذي لا يجوز من طرق كتابنا غيره وبذلك قرأ الباقون" اهـ [1]

هذا النص الطويل هو – فيما أرى – سبب رفض وجه حذف الهمز في هذه الكلمة للبزي، وهو لا يخلو من نظر:

أولاً: قوله «وانفرد الداني عن النقاش عن أصحابه عن البزي»: فيه نظر:

لم ينفرد الداني عن النقاش بذكر هذا الوجه، بل ذكره أيضاً ابن الفحّام في «التجريد»، وذكر حذف الهمز للبزي قولاً واحداً بغير خلف، فقال: «قرأ البزي ﴿شركائي﴾ بفتح الياء بعد الألف من غير همز، والباقون بهمزة مكسورة» اهـ [2]

ومعلوم أن سند ابن الفحام في رواية البزي هو عن النقاش، وهذا نصه:

«رواية البزي: قرأت بها القرآن كله من أوله إلى آخره على الشيخ أبي الحسين نصر بن عبد العزيز الفارسي"[3]، فأما الفارسيّ فأخبرني أنه قرأ بها القرآن كله على أبي الحسن علي بن أحمد بن عمر بن حفص المقرئ الحمامي، والسعيدي، بقراءتهما على أبي بكر محمد بن الحسن النقاش، على أبي ربيعة محمد بن إسحاق الربعي، على أبي الحسن البزي» اهـ[4].

---

(1) النشر: 2/ 303

(2) التجريد في القراءات السبع: 251

(3) شيخ محقق، مؤلف كتاب الجامع في القراءات العشر (ت461هـ). غاية النهاية: 2/ 336

(4) التجريد: 88-89

قوله: «بحكاية ترك الهمز فيه»: لعله يقصد قول الداني: «وكذلك روى النقاش بإسناده عن البزي... الخ [1]

قوله: " وكذلك لم يذكره الشاطبي إلا تبعاً لقول التيسير: «البزي بخلاف عنه»:

يقال فيه: ويحتمل أنه ذكره تبعاً لجلّ المغاربة غير الداني، كابني غلبون [2]، ومكيّ [3]، وابن شريح، وابن سفيان [4]، والمهدويّ [5]، فقد نصوا في كتبهم على حذف الهمز للبزي، وقد ذكر ابن الجزري هذا عنهم أيضاً.

وإذا صح هذا الاحتمال فيكون حذف الهمز في الشاطبية مقروءاً به لاتصال سنده حتى مع خروجه عن طريق التيسير.

قوله: «المبني عليهما كتابهما»: قول يصح على التيسير، أمّا على الشاطبية؛ فمخالَفٌ فيه، لأن الشاطبية مبنيةٌ على أسانيد الشاطبي، وفيها ما هو خارج عن طريق التيسير، بل عن طرق الداني قاطبة، كما هو معلوم من الطرق التي اختارها ابن الجزري في نشره عن الشاطبي. [6]

---

(1) جامع البيان في القراءات السبع: 3/ 1272

(2) عبد المنعم بن عبيد الله، أبو الطيب، إمام ضابط ثقة، صاحب كتاب الإرشاد في القراءات السبع وغيره(389هـ).غاية النهاية:1/ 470، أما ابنه فقد سبقت ترجمته قبل قليل.

(3) بن أبي طالب، إمام علامة محقق(ت437هـ). معرفة القراء الكبار: 2/ 751

(4) محمد، أبو عبد الله، الإمام المحقق، مؤلف كتاب " الهادي في القراءات السبع(ت4133هــ) في المدينة المنورة. غاية النهاية: 2/ 147

(5) أحمد بن عمار، أستاذ مشهور، مؤلف كتاب " الهداية في القراءات السبع.(بعد430هــ) معرفة القراء الكبار:2/ 761

(6) كطريق الشاطبي عن ابن غصن عن صالح بن إدريس عن القزازعن أبي حسان عن أبي نشيط عن قالون.(النشر:1/ 99)

قوله: «وليس في ذلك شيء يؤخذ به من طرق كتابنا» فيه نظر، وبيان ذلك:

أنّ من الطرق التي ذكرها ابن الجزري في أسانيد رواية البزي من طريق النقاش عن أبي ربيعة عن البزي؛ طريقَ «التلخيص» لابن بلّيمة [1]، فقال: وتلخيص ابن بليمة قرأ بها على عبدالمعطي الصفاقسي، على أبي عليّ المالكيّ، على الحماميّ، على النقاش..الخ [2]، وجاء في التلخيص حذف الهمز قولاً واحداً، وهذا نصه: «وقرأ البزي (شركاي) بفتح الياء بعد الألف من غير همز، وقرأ الباقون بهمزة مكسورة بين الياء والألف» اهـ [3]:

فظهر من هذا أن ابن بليمة خالف طريقه عن المالكي في «روضته»، لأن الحذف عنده – المالكيّ – عن البزي، إنما هو من طريق ابن فرح عنه، ونصه:

«وقد اختلف عن البزي من طريق ابن فرح في تخفيف الهمز من قوله تعالى:

﴿أين شركائي﴾، ولا أعرفه من طريق شيخنا رحمه الله إلا بالهمز، كقراءة الجماعة» اهـ [4] ومراده ب «شيخنا» هو الشيخ الإمام الحمّاميّ رحمه الله، والله أعلم. [5]

وكذلك أيضاً ذكر ابن الجزري رحمه الله في طريقِ الشريف الزيدي عن النقاش طريقَ «التلخيص» لابن بليمة، من قراءته على أبي معشر الطبري من كتابه «التلخيص»، والمذكور فيه هو الهمز فقط؛ لأنه لم يذكر خلافاً في لكلمة لأحد من القراء. [6]

---

(1) الحسن بن خلف الهواري، إمام محقق،(514هـ) غاية النهاية: 1/ 211

(2) النشر: 1/ 115

(3) تلخيص العبارات: 110

(4) الروضة في القراءات الإحدى عشرة: 2/ 739

(5) الروضة: 1/ 265

(6) انظر: التلخيص في القراءات الثمان: 306

فاتضح الآن خروج ابن بليمة عن طريقي كتابه الموجودين في النشر، ومع هذا فلم يشر ابن الجزري، ولا أحد من المحررين إلى هذا، والله أعلم. (1)

وبعد هذا كله تبيّن لنا: أن هناك ثلاثة أئمة من كبار علماء القراءات ذكرا حذف الهمز في ﴿شركاي﴾ للبزي من طريق النقاش، وهم: الداني، وابن الفحام، وابن بليمة، رحمهم الله، وكلهم خرجوا عن طرقهم، لأن ابن الفحام قرأ على المالكي والفارسيّ، وكلاهما لم يذكر الحذف، وأن ابن بليمة قرأ من طريق المالكي، وأبي معشر، ولم يذكرا الحذف أيضاً.

هذا، وقد ذهب كثير من الأئمة إلى صحة هذه القراءة عن البزي:

ابن مجاهد: «وقال البزي عن ابن كثير: ﴿شركاي﴾ بغير همز، وبفتح الياء مثل ﴿هداي﴾ اهـ (2)

ويلاحظ هنا تعبيره بكلمة (وقال) بدل: (وقرأ).

الداني:.... والوجهان صحيحان ». (3)

وقال الجعبري مدافعاً عن الداني: «وإنكار بعض على «التيسير» بذكر الحذف غيرُ متجه، لثبوته سبعة، وناهيك قطع ابن مجاهد له» اهـ (4)

---

(1) أقصد أن ابن الجزري ذكر طريقين لابن بليمة من طريق النقاش عن البزي، وهما طريق الروضة للمالكي، والتلخيص لأبي معشر، وفيهما الهمز، خلافاً لابن بليمة، الذي عنده حذف الهمز قولاً واحداً، مما يعني خروجه عن الطريقين النشريين.

(2) السبعة في القراءات: 371

(3) التهذيب لما تفرد به كل واحد من القراء السبعة: 64

(4) كنز المعاني: 4/ 1839

الخلاصة:

أن حذف الهمز في هذه الكلمة صحيح، قرأ به أئمة كبار، ودونوه في كتبهم، ولا أرى وجهاً لإنكاره، لرجحان أن يكون اختياراً منهم رحمهم الله. والله أعلم.

المسألة الرابعة والخامسة: كلمتا:
﴿كنتم تمنّون﴾ و ﴿فظلتم تفكهون﴾:

القراءة: اتفق ناقلوا القراءات على أن البزي عن ابن كثير يقرأ بتشديد التاء في إحدى وثلاثين كلمة، عرفت عندهم باسم: «تاءات البزي».

قال الداني رحمه الله:

«البزي يشدد التاء التي في أول الأفعال المستقبلة حال الوصل، في أحد وثلاثين موضعاً» ثم ذكرها كلها. [1]

وقال الشاطبي رحمه الله:

وفي الوصل للبزي شدّد تيمموا *** ....

وذكر المواضع الأحد والثلاثين التي ذكرها الداني.

الرواية: بعد أن ذكر الإمام الداني اتفاق النقلة على تشديد التاءات في هذه المواضع، أعقبها بقوله:

«وزادني أبو الفرج النجاد المقرئ [2] عن قراءته على أبي الفتح بن بُدهن [3] عن أبي بكر الزينبي [4] عن أبي ربيعة [5] عن البزي؛ موضعين: في آل عمران ﴿ولقد كنتم

---

(1) التيسير: 243

(2) محمد بن عبد الله، مقرئ ضابط متصدر ثقة، (ت بعيد 400هـ).غاية النهاية:2/ 188).

(3) أحمد بن عبد العزيز بن موسى،عارف متقن(ت359هـ) غاية النهاية:1/ 68

(4) محمد بن موسى، مقرئ محقق ضابط(ت318هـ)معرفة القراء الكبار:2/ 564

(5) محمد بن إسحاق بن وهب، مؤذن المسجد الحرام(ت294) غاية النهاية:2/ 99

تمنون الموت﴾ (143)، وفي الواقعة ﴿فظلتم تفكهون﴾ (65) فشدّد التاء فيهما، وذلك في قياس قول أبي ربيعة.» اهـ [1].

أمّا الإمام الشاطبي رحمه الله فقد تبع الإمام الداني في ذكر هاتين الكلمتين الزائدتين على هذه المواضع، وهما ﴿تمنَّون﴾ و ﴿تفكهون﴾ فذكر فيهما الخلاف للبزي، أي بالتخفيف كبقية القراء، وبالتشديد بناء على أصله في هذه التاءات، وذلك في قوله:

وكنتم تمنّون الذي مع تفكّهو *** ن عنه على وجهين فافهم محصّلا

التحريرات: ظهر من النصين السابقين عن الداني والشاطبي؛ أن هاتين الكلمتين خارجتان عن طريق التيسير والشاطبية، وذلك لأن الداني عن شيخه أبي الفرج النجاد ليس من طريق التيسير، وهو ما جعل أهل التحريرات يمنعون دخول هاتين الكلمتين في باب تاءات البزي؛ أي يمنعون التشديد فيهما، وذلك بسبب ورودهما من طريقٍ غيرِ طريق أصل الكتاب، وهم في هذا متبعون للإمام ابن الجزري رحمه الله، وهذا نص كلامه:

«ولم أعلم أحداً ذكر هذين الحرفين سوى الداني من هذه الطريق، أما النّجّاد فهو من أئمة القراءة المبرزين الضابطين، ولولا ذلك لما اعتمد الداني على نقله وانفراده بهما، مع أن الداني لم يقرأ بهما على أحد من شيوخه، ولم يقع لنا تشديدهما إلا من طريق الداني ولا اتصلت تلاوتنا بهما إلا إليه، وهو لم يسندهما في كتاب التيسير بل قال فيه «وزادني أبو الفرج النجاد المقرئ عن قراءته على أبي الفتح بن بدهن عن أبي بكر الزينبي........ وذِكْرُ الداني لهما في تيسيره اختيار، والشاطبي تبعٌ، إذ لم يكونا من طرق كتابيهما» اهـ [2].

---

(1) **التيسير**: 244-245

(2) **انظر النشر**: 2/ 235

فهذا كلام صريح في عدم اتصال سند هذه القراءة من كتاب التيسير للداني.

ويلاحظ أني قلت «طريق التيسير» ولم أقل طريق «الداني» لأن ابن الجزري قال: «مع أن الداني لم يقرأ بهما على أحد من شيوخه ولم يقع لنا تشديدهما إلا من طريق الداني ولا اتصلت تلاوتنا بهما إلا إليه وهو فلم يسندهما في كتاب التيسير»، وهو كلام دقيق جداً، وينبغي فهمه، لأن كونه ليس من طريق التيسير، لا يعني خروجه عن طريق الداني، لأن الداني له طرق كثيرة، لم يدونها في تيسيره، بل حتى إنه وجدت له طرق لم يسندها في كتبه التي وصلتنا، ومنها جامع البيان [1] فابن الجزري رحمه الله دقيق في عباراته.

ومع دقة كلامه رحمه الله هنا، إلا أن للباحث وقفةً ونظراً في ما ذكره عن هاتين الكلمتين:

الأولى: من صاحب هذه الانفرادة ؟

اضطربت عبارات ابن الجزري في هذا، فتارة جعله النجاد، وتارة جعله ابن بدهن:

أما في النشر فذهب إلى أن صاحب الانفرادة في تشديد هاتين الكلمتين، هو أبو الفرج النجاد، رحمه الله، وذلك قوله قبل قليل: «ولولا ذلك لما اعتمد الداني على نقله وانفراده بهما» اهـ.

---

(1) كسند الداني عن فارس عن عبد الباقي بن الحسن عن أبي بكر أحمد بن صالح بن عمر بن إسحاق البغدادي عن ابن الحباب عن البزي، فهذه لا توجد في كتب الداني التي وصلتنا، وهي إحدى الطرق الجزرية النشرية. انظر: النشر: 1/ 117

وذكر ذلك أيضاً في ترجمته للنجاد، فقال: «عليه اعتمد – الداني – في إلحاق تشديد حرفي ﴿كنتم تمنون﴾ و ﴿فظلتم تفكهون﴾ للبزي، لم يرو ذلك غيره» اهـ [1].

وذكر بعد قليل، ما يفيد أن صاحب الانفرادة هو ابن بدهن رحمه الله، فقال: «وأما أبو الفتح ابن بدهن، فهو من الشهرة والإتقان بمحل، ولولا ذلك لم يقبل انفراده عن الزينبي» اهـ

وأكد ذلك في ترجمته لابن بدهن، فقال فيها: «وقد انفرد عن الزينبي بتشديد ﴿كنتم تمنون﴾ و ﴿ظلتم تفكهون﴾ اهـ [2].

والذي يظهر – والله أعلم – أن صاحب هذه الانفرادة هو الشيخ أبو الفرج النجاد، رحمه الله، لأن كل الكتب التي روت عن ابن بدهن، كروضة المعدل، وغيرها، ليس فيها ذكر لإدغام هاتين الكلمتين، ولو كان هو راويها لذكرا فيها، والله أعلم.

والذي يؤكد ذلك أيضاً: أن الإمام المعدّل [3] رحمه الله روى طريق ابن بدهن، ولم يذكر التشديد في الكلمتين. [4] والله تعالى أعلم.

الثانية: ذهب ابن الجزري رحمه الله إلى قبول هذه الانفرادة عن الداني، وجعل التشديد في هاتين الكلمتين مقروءاً به، وذلك من طريق " طيبة النشر "، حيث قال:

.....وفي الكل اختُلف *** له، وبعد كنتمو ظلتمْ وصف

---

(1) انظر: غاية النهاية: 2/ 188

(2) غاية النهاية: 1/ 68-69

(3) موسى بن الحسين الشريف، أستاذ عارف. غاية النهاية: 2/ 318

(4) روضة الحفاظ: (ق 52/ ب)

قال ابن الناظم شارحاً كلام أبيه، رحمهما الله تعالى:

«قوله ﴿له﴾: أي للبزيّ، يعني ورد عنه أيضاً الخلاف في كل ما ذكر له من التاءات في المواضع المذكورة، (قوله: وصف): أي الخلاف للبزي: أي روي عنه تشديد التاء بعد قوله ﴿كنتم﴾ و ﴿ظلتم﴾ كما ذكره صاحب التيسير ومن تبعه» اهـ [1].

وهنا نلاحظ الملحوظة الأخيرة، وهي من الأهمية بمكان:

أن ابن الجزري رحمه الله، وتبعه المحررون، منعوا حذف الهمز في ﴿شركاي﴾ مع وجوده رواية في كثير من كتب الأئمة الكبار، كما سبق، وفي المقابل أجازوا التشديد في هاتين الكلمتين، مع التصريح بأنها مما انفرد به النجّاد، ومع عدم وجوده في الكتب أصلاً، وهو ما لم أجد له حلًّا إلى الآن.

والله تعالى أعلم.

(1) شرح الطيبة لابن الناظم: 247

الخاتـــــمة

أحمد الله تعالى وأشكره على أن منّ عليّ ووفقنـي لكتابـة هـذا البحـث، راجيـاً منـه سبحانه وتعالى قبوله، وأن ينفع به من يطلع عليه.

وقبل أن أرفع القلم، أذكر هنا أهم نتائج البحث وتوصياته:

1- أن الأصل في اعتبار القراءة أو الرواية هو ورودها عن طريق الأسانيد المعتبرة؛ وهي أسانيد ابن الجزري في كتابه النشر في القراءات العشر.

2- هذا البحث داخل في جانب الدراية، أكثر منه في جانب الرواية.

3- بيّن البحث أن هناك كلمات وقراءات غير مسندة في الكتب، ومع هذا لا يـزال العمل على قراءتها والإقراء بها.

4- بيّن البحث أن منهج أهل التحريرات غير منضبط في جميـع المسـائل، وأوضـح دليل منعهم قراءة حذف الهمز في ﴿شركائي الذين﴾ للبزي، وهي موجودة ومسندة في كتب القراءات، وإجازتهم قراءة التشديد في ﴿تمنون و تفكهون﴾ وهـي غـير موجـودة إلا عند الداني وغير مسندة عنه أيضاً، بل حكاية. والله تعالى أعلم.

5- ليس كل ما يسند إلى القراء أو الرواة يعتبر مقروءاً لهم به، وإنما ضابط ذلك هـو ما دون في الشاطبية والدرة والطيبة، من حيـث القـراءات والحـروف، وفي النشرـ مـن حيث الأسانيد والطرق والحروف أيضاً.

6- إن جانب الدراية لا يزال مهجور البحث فيه من قِبل المختصين، ولم يوف حقه من الدراسة والتحليل.

7- التوصية بأن تساعد الأقسامُ العلمية طلابها في الدراسات العليا على تسجيل موضوعات متعلقة بعلم الأسانيد، وخاصة أسانيد الكتب الأصول.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

1. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر: أحمد بن محمد البنّا الدمياطي، رواه وصححه وعلق عليه: علي محمد الضباع، مطبعة عبد الحميد حنفي بمصر.

2. الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات: أبو عمرو الداني، تحقيق محمد مجقان الجزائري، دار المغني بالرياض.

3. الأعلام: خير الدين الزركلي، دار صادر.

4. إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة: محمد بن خليل القباقبي، تحقيق: أحمد خالد شكري، دار عمار.

5. البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي دار الكتب العلمية – بيروت.

6. بدائع البرهان: للشيخ مصطفى الإزميري، نسخة خطية بخط الشيخ علي محمد الضباع.

7. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة: عبدالفتاح القاضي، دار الكتاب العربي.

8. البرهان في علوم القرآن محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي دار المعرفة – بيروت.

9. تاج العروس لأبي الفيض محمد مرتضى بن محمد الحسيني دار الفكر – بيروت.

10. التجريد لبغية المريد في القراءات السبع: عبدالرحمن بن عتيق، ابن الفحام، تحقيق: ضاري إبراهيم الدوري، دار عمار، 1422هـ.

11. التذكرة في القراءات الثمان: ابن غلبون، طاهر بن عبدالمنعم، دراسة وتحقيق: أيمن سويد، ط (1) 1412هـ، الجماعة الخيرية بجدة.

12. تلخيص العبارات بلطيف الإشارات، الحسن بن خلف بن بليمة دار القبلة.

13. التلخيص في القراءات الثمان: عبدالكريم بن عبدالصمد، أبومعشر الطبري، تحقيق: محمد حسن عقيل، الجماعة الخيرية بجدة.

14. التهذيب لما تفرد به كل واحد من القراء السبعة: عثمان بن سعيد، أبوعمرو الداني،تحقيق: حاتم الضامن، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع.

15. التيسير في القراءات السبع، عثمان بن سعيد، أبوعمرو الداني، تحقيق: حاتم الضامن، مكتبة الصحابة، الإمارات – الشارقة.

16. الجامع (ويعرف بسوق العروس): الطبري، عبدالكريم بن عبدالصمد (مخطوط): نسخة: برلين، برقم (pm 403/ 593(89 لوحة).

17. جامع القراءات: الروذباري، محمد بن أحمد بن الهيثم: (مخطوط): نسخة مكتبة يوسف آغا / قونية، (327وجه) تاريخها (510هـ).

18. جامع البيان في القراءات السبع: الداني: عثمان بن سعيد (مجموعة رسائل علمية في جامعة أم القرى) ط (1) كلية الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الشارقة.

19. حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة: جلال الدين السيوطي، تحقيق أبوالفضل إبراهيم، مطبعة البابي الحلبي.

20. الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب العمنير: محمد المتولي، تحقيق خالد حسن أبو الجود، دار الصحابة للتراث بطنطا.

21. روضة الحفاظ: الشريف المعدل، نسخة خطية، مصورة من الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة.

22. الروضة في القراءات الإحدى عشرة: المالكي، الحسن بن محمد، دراسة وتحقيق:د/ مصطفى عدنان محمد سلمان، الناشر: دار العلوم والحكم بسوريا، ومكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة.

23. السبعة في القراءات: أحمد بن موسى ابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف بمصر.

24. شرح الطيبة: أحمد بن محمد ابن الجزري، حققه وضبطه وراجعه علي الضباع، مطبعة البابي الحلبي.

25. الصحاح في اللغة إسماعيل بن حماد الجوهري دار إحياء التراث العربي.

26. غاية الاختصار في القراءات العشر: الهمذاني، الحسن بن أحمد، دراسة وتحقيق د/ أشرف محمد فؤاد طلعت، (ط1) الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة.

27. الغاية في القراءات العشر: ابن مهران، أحمد بن الحسين، دراسة وتحقيق محمد غياث الجنباز، (ط2) (1411هـ) الناشر: دار الشواف بالرياض.

28. غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، دار الكتب العلمية – بيروت.

29. غيث النفع: الصفاقصي، علي النوري، بحاشية كتاب سراج القارئ لابن القاصح، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، بدون تاريخ النشر.

30. الكامل في القراءات الخمسين: الهذلي، يوسف بن عليّ بن جبارة، تحقيق: جمال الشايب، (ط1) مؤسسة سما، القاهرة.

31. لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري دار صادر – بيروت.

32. مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر الرازي، عني بترتيبه: محمود خاطر بك، دار الفكر.

33. المستنير في القراءات العشر: ابن سوار، أحمد بن علي، تحقيق د/ عمار الددو، ط (1) 1426هـ دار البحوث للدراسات الاسلامية: دبي.

34. المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر: أبو الكرم، المبارك بن الحسن الشهرَزوري، تحقيق: عثمان غزال، ط (1) 2007، دار الحديث بالقاهرة.

35. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان تحقيق: طيار آلتي قولاج، ط (1) 1416، مركز البحوث الإسلامية، استانبول.

36. منجد المقرئين ومرشد الطالبين: محمد بن محمد بن الجزري، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.

37. النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، محمد بن محمد، تصحيح ومراجعة الشيخ علي محمد الضباع، (بدون تاريخ) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.